المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/06/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان

11339/12

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الاثنين بالرباط، إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان.

وقال اليزمي في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات الذي ينظمه مجلس المستشارين، حول موضوع، «انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل» إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيطلق في أقرب الآجال دينامية للتفكير بهذا الخصوص، تنصب أساسا على تحديد الشروط المنهجية و معايير العلامة المذكورة.

من جهة اخرى، ذكر اليزمي ببعض المحطات الأساسية التي قدم فيها المجلس توصيات تتعلق بإطار السياسات العمومية الترابية من أجل ضمان التقائية هذه السياسات من منظور حقوق الإنسان.

واكد أن المجلس سبق وأن أوصى بالتنصيص في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على المشاركة بصفة استشارية للآليات الجهوية لهيئات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، وبالتنصيص في مقتضيات واضحة في القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجهات و بالعمالات و الأقاليم والجماعات على تكريس مبدأ بلورة مخططات التنمية و خطط عمل هذه الجماعات على أساس مقاربة النوع والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وكذا مقتضيات تكرس مبادئ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

كما أوصى المجلس أيضا، يضيف اليزمي، بإدراج مقتضيات تحقق الترابط بين التخطيط الترابي و إعداد الميزانية و آليات التقييم و الافتحاص وإذكاء التنوع الثقافي واللغوي على المستوى الترابي وبلورة السياسات العمومية لمجالس الجماعات الترابية.

ادريس اليزمي

وذكر بأن مذكرة المجلس بخصوص حرية الجمعيات و كذا رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية تضمنتا عددا من المقترحات الهادفة إلى تبسيط مسطرة ممارسة آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، أكد اليزمي، أن المجلس تتبع مسلسل وضع الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات المنبثقة عن الانتخابات الجهوية ل 4 شتنبر 2015 و لاحظ بكثير من الاهتمام أن بعض الأنظمة الداخلية نصت على مقتضيات بموجبها يتعين على أعضاء اللجان الدائمة ، مراعاة، عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة و أن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم.

و شدد على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتبر أن إدراج مقتضيات مماثلة في الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات، يمثل مدخلا صحيحا لتحمل مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية الترابية، لأن الطابع المترابط و غير القابل للتجزيء لهذه الحقوق، يمثل الأساس المنطقي الذي يقارب المجلس من خلاله قضية التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، ذكر اليزمي، بعدد من الشروط المنهجية و العملية القبلية، التي يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى استحضارها من أجل ضمان تحقق فعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي. وأضاف أن هذه الشروط تتعلق على الخصوص بضرورة بناء منظومة معلومات ترابية متكاملة تضمن توفر المعلومات حسب النوع، و الاستحضار الأفقي للقضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة، وإذكاء التكامل في مهام و اختصاصات الجماعات الترابية ذات الصلة، والدراسة المسبقة للآثار من منظور النوع الاجتماعي و من منظور حقوق الإنسان.

وحسب المنظمين، يروم هذا الملتقى تمكين أعضاء مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا مؤسساتيا للجهات، من تملك الملفات و القضايا المرتبطة بالجهوية المتقدمة حتى يتسنى لهم بلورتها و توظيفها بالأولوية في عملهم البرلماني سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الرقابة وتقييم السياسات العمومية . ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة عدة جلسات تتمثل في « اللاتركيز ونقل الاختصاصات من الدولة إلى الجهات « و «تعزيز الموارد للجهات « و « الجهوية المتقدمة ومتطلبات التنمية المستدامة « و الديمقراطية التشاركية .. رافعة لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة» .

الحركة
ALHARAKA

الدعوة إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان

8723/2

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، أول امس بالرباط، إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان.

وقال اليزمي في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات الذي ينظمه مجلس المستشارين، حول موضوع، «انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل» إن المجلس الوطني لحقوق الانسان، سيطلق في أقرب الآجال دينامية للتفكير بهذا الخصوص، تنصب أساسا على تحديد الشروط المنهجية و معايير العلامة المذكورة.

من جهة اخرى، ذكر اليزمي ببعض المحطات الأساسية التي قدم فيها المجلس، توصيات تتعلق بإطار السياسات العمومية الترابية من أجل ضمان التقائية هذه السياسات من منظور حقوق الإنسان.

واكد أن المجلس سبق وأن أوصى بالتنصيص في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على المشاركة بصفة استشارية للآليات الجهوية لهيئات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، وبالتنصيص في مقتضيات واضحة في القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجهات و بالعمالات و الأقاليم والجماعات على تكريس مبدأ بلورة مخططات التنمية و خطط عمل هذه الجماعات على أساس مقاربة النوع والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وكذا مقتضيات تكرس مبادئ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

كما أوصى المجلس أيضا، يضيف اليزمي، بإدراج مقتضيات تحقق الترابط بين التخطيط الترابي و إعداد الميزانية و آليات التقييم و الافتحاص وإذكاء التنوع الثقافي واللغوي على المستوى الترابي وبلورة السياسات العمومية لمجالس الجماعات الترابية.

وذكر بأن مذكرة المجلس بخصوص حرية الجمعيات و كذا رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية تضمنتا عددا من المقترحات الهادفة إلى تبسيط مسطرة ممارسة آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، أكد اليزمي، أن المجلس تتبع مسلسل وضع الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات المنبثقة عن الانتخابات الجهوية ل 4 شتنبر 2015 و لاحظ بكثير من الاهتمام أن بعض الأنظمة الداخلية نصت على مقتضيات بموجبها يتعين على أعضاء اللجان الدائمة ، مراعاة، عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة و أن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم.

و شدد على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتبر أن إدراج مقتضيات مماثلة في الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات ،يمثل مدخلا صحيحا لتحمل مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية الترابية، لأن الطابع المترابط و غير القابل للتجزيئ لهذه الحقوق، يمثل الأساس المنطقي الذي يقارب المجلس من خلاله قضية التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، ذكراليزمي، بعدد من الشروط المنهجية و العملية القبلية، التي يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى استحضارها من أجل ضمان تحقق فعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

وأضاف أن هذه الشروط تتعلق على الخصوص بضرورة بناء منظومة معلومات ترابية متكاملة تضمن توفر المعلومات حسب النوع، و الاستحضار الأفقي للقضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة، وإذكاء التكامل في مهام و اختصاصات الجماعات الترابية ذات الصلة، والدراسة المسبقة للآثار من منظور النوع الاجتماعي و من منظور حقوق الإنسان.

التجربة الجهوية تراكم دعوات الإصلاح حتى قبل أن تستكمل سنة كاملة من ولايتها

4/5823

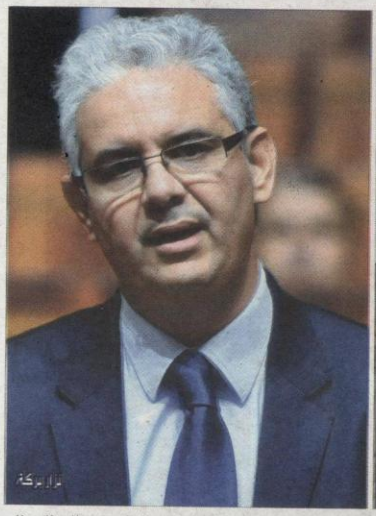
مزاربركة

ادريس اليزمي

حكيم بنشماس

في الملتقى البرلماني للجهات، الذي نظمت دورته الأولى بمجلس المستشارين الإثنين الماضي تعددت الدعوات إلى إصلاح عميق لهياكل الجهوية المتقدمة باعتبارها «التزاما سياديا لدولة موحدة». وسواء تعلق الأمر بخلاصات الملتقى أو باقتراحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والبيئي يظهر أن أقل من سنة في عمر التجربة الجهوية قد كشف الحاجة لمراجعة مستعجلة لهياكل النظام الجهوي.

فحسب التقرير التركيبي للملتقى، الذي صادق عليه المشاركون بالإجماع، هناك سلسلة من الإكراهات والتحديات المطروحة أمام الجهوية المتقدمة والتي تهم بالخصوص التملك الجيد لمزاياها الإيجابية والتعامل مع التحديات التي يطرحها تنزيلها إلى جانب ضمان الاستقلالية المالية للجهة. وطالب التقرير بالإسراع في إصلاح النظام الجبائي المحلي، وإقرار اللجوء إلى الاقتراض في حدود مؤطرة، فضلا عن النهوض بأنشطة ومشاريع مبتكرة تؤدي إلى خلق الثروات مع المراقبة الصارمة لنفقة التسيير.

وفي الجانب المتعلق بالتنمية، دعا التقرير إلى إحداث محركات جديدة للنمو كأساس لخلق الثروة، ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في تقليص الفوارق بين الجهات. وشدد التقرير على ضرورة تضمين البرامج التنموية الجهوية التحديات المتعلقة بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المندرجة في مجال اختصاص الجهة. واقترح في هذا الصدد خلق أقطاب جهوية للتشغيل تشكل أساسيا لتقوية التماسك الاجتماعي وإعادة النظر في التوزيع المجالي للاستثمار العمومي. كما دعا التقرير إلى تبني رؤية واضحة وتدبير معقلن واستباقي في ما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتثمينها، وتحفيز الاقتصاد الأخضر، وإدماج التغيرات المناخية في تصورات وسياسات الجماعات الترابية.

ومن جانبه ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن المجلس سبق وأن أوصى بالتنصيص في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على المشاركة بصفة استشارية للآليات الجهوية لهيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبالتنصيص في مقتضيات واضحة في القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجهات وبالعمالات والأقاليم والجماعات على تكريس مبدأ بلورة مخططات التنمية وخطط عمل هذه الجماعات على أساس مقاربة النوع والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وكذا مقتضيات تكرس مبادئ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

كما أوصى المجلس أيضا، يضيف اليزمي، بإدراج مقتضيات تحقق الترابط بين التخطيط الترابي وإعداد الميزانية وآليات التقييم والافتحاص وإذكاء التنوع الثقافي واللغوي على المستوى الترابي وبلورة السياسات العمومية لمجالس الجماعات الترابية. وذكر بأن مذكرة المجلس بخصوص حرية الجمعيات وكذا رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية، تضمنتا عددا من المقترحات الهادفة إلى تبسيط مسطرة ممارسة آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي.

من جهة أخرى، أكد اليزمي، أن المجلس تتبع مسلسل وضع الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات المنبثقة عن الانتخابات الجهوية لـ4 شتنبر 2015 ولاحظ بكثير من الاهتمام أن بعض الأنظمة الداخلية نصت على مقتضيات بموجبها يتعين على أعضاء اللجان الدائمة، مراعاة، عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، وبالطفولة ومختلف أطوار الحياة والإعاقة وأن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم. وشدد على أن المجلس الوطني، يعتبر أن إدراج مقتضيات مماثلة في الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات، يمثل مدخلا صحيحا لتحمل مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية الترابية، لأن الطابع المترابط وغير القابل للتجزيء لهذه الحقوق، يمثل الأساس المنطقي الذي يقارب المجلس من خلاله قضية التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فدعا إلى ضرورة الإسراع بإحداث ومأسسة الآليات التشاركية الجهوية للحوار والتشاور مع الساكنة من شباب ونساء وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وثقافيين وبيئيين، وذلك عملا بأحكام القانون التنظيمي للجهات. وأوضح رئيس المجلس نزار بركة، أن مأسسة الآليات التشاركية الجهوية للحوار والتشاور مع الساكنة، سيمكن المجتمع المدني والفاعلين الجهويين من الانخراط منذ الآن في هذا المسلسل ومواكبته بالقوة الاقتراحية البناءة وبالتالي تسيير تملكه لأنها ستجد فيه ما يستجيب لانتظاراتها وتطلعاتها.

وأبرز أنه إذا كانت الجهوية المتقدمة تمثل تحولا بنيويا في النموذج الديمقراطي والتنموي بالمغرب من خلال جعل المنتخب هو المسؤول الأول والمحرك الرئيسي للتنمية داخل الجهة في تعاقداته مع الدولة، فإن المقاربة التشاركية توجد كذلك في صلب هذا التحول إذا لابد من إشراك حقيقي للساكنة والفاعلين والنخب في مسلسل اتخاذ القرار الجهوي وبلورة التوجهات والبرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها طبقا لما ينص عليه الدستور بهذا الشأن.

اضريس: علاقات جديدة بين الدولة والجهات ستتطور في الأفق القريب

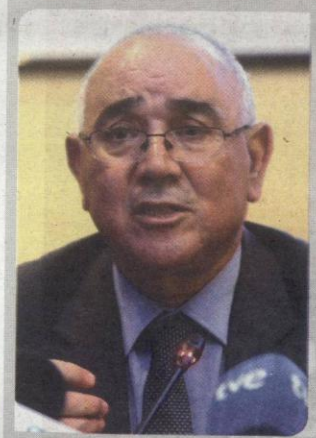

من جانبه قال الشرقي اضريس الوزير المنتدب في الداخلية أن علاقات جديدة ستتطور بين الدولة والجهات من أجل تجاوز الفوارق المجالية. وقال «ستتطور في الأفق القريب علاقات جديدة بين الدولة والجهات في إطار التعاون والشراكة والتعاقد من أجل العمل على تجاوز الفوارق المجالية وتمكين المناطق الفقيرة والبعيدة من التوفر على البنيات الضرورية الأساسية للعيش الكريم لكافة المواطنين».

وحسب المسؤول الترابي، فقد تم العمل على تمكين كافة الجهات من ممارسة جميع اختصاصاتها ومدها بموارد مالية ذاتية وموارد ترصدها لها الدولة، مشيرا إلى أن القانون التنظيمي للجهات تضمن مقتضيات صريحة لتقوية ماليتها، وذلك من خلال منحها نسبة خمسة في المائة من حصيلة الضريبة على الشركات وخمسة في المائة من حصيلة الضريبة على الدخل فضلا عن 20 في المائة من حصيلة الرسم على عقود التأمين.

وذكر الوزير المنتدب في الداخلية بأن هناك أيضا «اعتمادات أخرى من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ 10 ملايير درهم سنة 2021»، مشيرا إلى أنه تم لحدود الساعة «تخصيص 2 مليار درهم لفائدة الجهات في قانون المالية للسنة الحالية حيث سيتم في كل سنة إضافة المبالغ اللازمة إلى حين استكمال المبلغ الإجمالي».

وشدد على أن وزارة الداخلية «عاقدة العزم على مواكبة الجهات في كل مراحل تنزيل هذا المشروع الطموح»، وذلك من خلال إعداد برامج مضبوطة للتكوين المستمر وتنظيم ملتقيات جهوية ووطنية لشرح مضامين القانون التنظيمي للجهات فضلا عن إعداد وثائق ودلائل مرجعية، تمكن الجهات من ممارسة مهامها واختصاصاتها وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

الصباح
يومية مغربية شاملة

صوت المجتمع

أخرجوا ابني من "الكاشو"

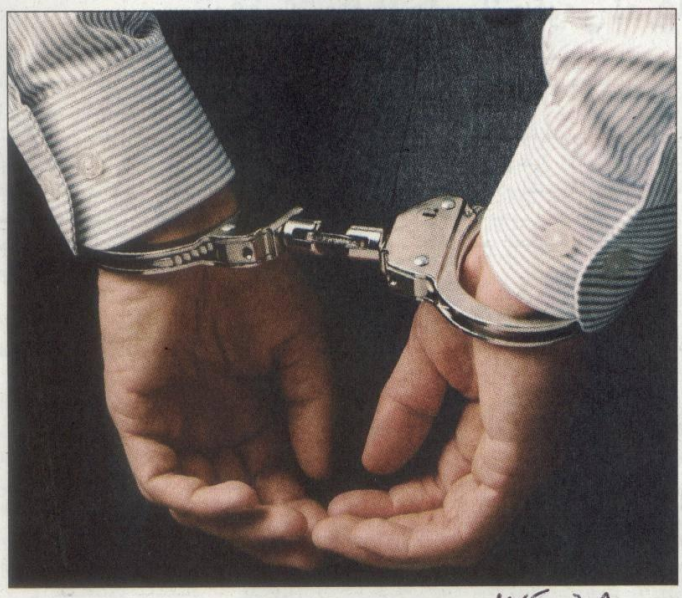

4/5/2021

لم يستسلم أحمد الشنتوفي، أشهر معتقلي السجن المركزي مول البركي بآسفي، الذي مازال يصرخ من داخل زنزانته الانفرادية، ويطالب بإنصافه والتعامل معه مثل باقي السجناء الآخرين، وضمان حقوقه المنصوص عليها في قوانين مغربية صريحة، وتنفيذ توصيات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.

سيل من الشكايات والفيديوهات والمكالمات الهاتفية، ومثلها من الطلبات التي توصلت بها مختلف مؤسسات الدولة، وموقعة من السجين المحكوم بالإعدام وعائلته ووالدته التي تبلغ من العمر 80 سنة، تطلب فتح تحقيق في أنواع الممارسات وأشكال التعذيب والسرقات التي يتعرض لها، ومصادرة حاجياته، وأساسا آلاته الموسيقية، إذ كان مسؤولا ومؤطرا لفرق موسيقية في عدد من السجون قبل انتقاله إلى آسفي.

لا يطالب الشنتوفي بغير نقله إلى سجن قريب من عائلته التي يعيش جزء منها بمدن الشمال، ووالدته المسنة التي تعيش بمكناس، بسبب المعاناة التي يتكبدها أقاربه من أجل زيارته بسجن مول البركي بآسفي، مقترحا نقله إلى أحد سجون مدن الشمال، مثل تطوان، أو واد لاو، أو طنجة.

وليست معاناة العائلة في السفر ما يقلق السجين الشنتوفي، بل سوء المعاملة من قبل بعض الموظفين بالسجن بسبب التعذيب والضرب وتقييد أطرافه بالأصفاد ووضعه في زنزانة انفرادية (الكاشو).

وأشارت العائلة إلى أنها فوجئت، في زيارة سابقة للسجن الشتاء الماضي، بالوضع المزري لابنها الذي أحضره ثلاثة حراس وهو يرتعش من شدة البرد، إذ كان يرتدي قميصا صيفيا ممزقا وعلى يديه آثار شدة التقييد بالأصفاد الحديدية، إلى جانب آثار التعذيب (خدوش وكدمات على الصدر والظهر والعنق والفخذين ومحيط جفنيه)، مؤكدة أن السجين سبق له أن اشتكى في مكالمة هاتفية مع عائلته من حرمانه من التطبيب علما أنه يعاني ضيق التنفس وفيروس الكبد الوبائي ومرض السل.

وذكرت العائلة في تصريحها أن عبد الحق مصدق، المكلف بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق أن زار سجن مول البركي إثر شكاية بعثت بها العائلة، ووقف على حجم معاناة السجين الشنتوفي، ما لم يستسغه المسؤول الحقوقي، مبديا انتقاده شديد اللهجة لوضع السجين.

ي.س

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان

21/5301

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، يوم الإثنين بالرباط، إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان.

وقال اليزمي في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات الذي ينظمه مجلس المستشارين، حول موضوع، "انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل" إن المجلس الوطني لحقوق الانسان، سيطلق في أقرب الآجال دينامية للتفكير بهذا الخصوص، تنصب أساسا على تحديد الشروط المنهجية و معايير العلامة المذكورة.

من جهة اخرى، ذكر اليزمي ببعض المحطات الأساسية التي قدم فيها المجلس، توصيات تتعلق بإطار السياسات العمومية الترابية من أجل ضمان التقائية هذه السياسات من منظور حقوق الإنسان.

واكد أن المجلس سبق وأن أوصى بالتنصيص في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على المشاركة بصفة استشارية للآليات الجهوية لهيئات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، وبالتنصيص في مقتضيات واضحة في القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجهات و بالعمالات و الأقاليم والجماعات

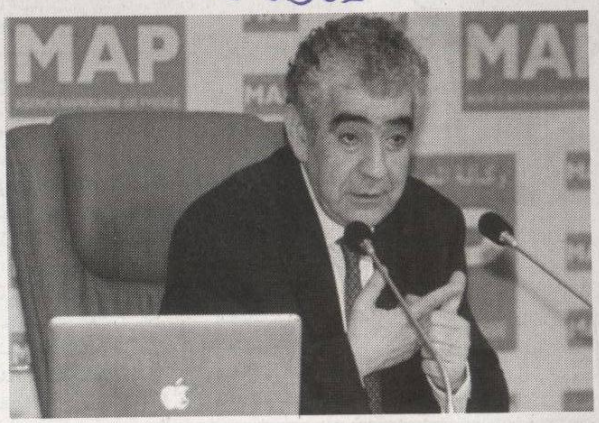

على تكريس مبدأ بلورة مخططات التنمية و خطط عمل هذه الجماعات على أساس مقاربة النوع والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وكذا مقتضيات تكرس مبادئ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

كما أوصى المجلس أيضا، يضيف اليزمي، بإدراج مقتضيات تحقق الترابط بين التخطيط الترابي و إعداد الميزانية و آليات التقييم و الافتحاص وإذكاء التنوع الثقافي واللغوي على المستوى الترابي وبلورة السياسات العمومية لمجالس الجماعات الترابية.

وذكر بأن مذكرة المجلس بخصوص حرية الجمعيات و كذا رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية تضمنتا عددا من المقترحات الهادفة إلى تبسيط مسطرة ممارسة آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، أكد اليزمي، أن المجلس تتبع مسلسل وضع الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات المنبثقة عن الانتخابات الجهوية ل 4شتنبر 2015و لاحظ بكثير من الاهتمام أن بعض الأنظمة الداخلية نصت على مقتضيات بموجبها يتعين على أعضاء اللجان الدائمة ، مراعاة، عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة و أن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم.

و شدد على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتبر أن إدراج مقتضيات مماثلة في الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات ،يمثل مدخلا صحيحا لتحمل مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية الترابية، لأن الطابع المترابط و غير القابل للتجزيئ لهذه الحقوق، يمثل الأساس المنطقي الذي يقارب المجلس من خلاله قضية التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، ذكر اليزمي، بعدد من الشروط المنهجية و العملية القبلية، التي يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى استحضارها من أجل ضمان تحقق فعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

وأضاف أن هذه الشروط تتعلق على الخصوص بضرورة بناء منظومة معلومات ترابية متكاملة تضمن توفر المعلومات حسب النوع، و الاستحضار الأفقي للقضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة، وإذكاء التكامل في مهام و اختصاصات الجماعات الترابية ذات الصلة، والدراسة المسبقة للآثار من منظور النوع الاجتماعي و من منظور حقوق الإنسان،

ورشة معلومات و تبادل الخبرات حول قمة المناخ 22 بمجلس حقوق الإنسان

فى: يونيو 06, 2016فى: الأخبار,

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة **و المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ورشة لتبادل المعلومات و التجارب حول قمة المناخ 22 و ذلك بمقر المجلس الوطني بحي الرياض يوم الجمعة 3 يونيو 2016 . هذا و كانت هاته الورشة الثانية من نوعها فرصة لتكتل الجمعيات المشتغلة في مجال حقوق المرأة بصفة عامة و أخرى في البيئة و العدالة المناخية .

تأتي هاته الورشة في إطار الاستعدادات لقمة المناخ 22 المزمع عقدها بمراكش شهر نونبر المقبل حيث بعد اعتماد اتفاقية باريس دجنبر الماضي أصبحت قمة المناخ موعدا للنضال من أجل العدالة المناخية و مستقبل العالم و لكن أيضا موعدا للنقاش في القضايا الإنسانية المرتبطة بها .

الورشة كانت فرصة لتقديم معلومات حول قمة المناخ و المسار التاريخي منذ اول قمة وصولا إلى القمة 22 التي ستعقد بالمغرب ، مجموعة من المحطات تستوجب على الجمعيات الفاعلة في المجال الإستعداد لها من خلال التعبئة و أيضا من خلال ضمان مشاركة كبيرة للنساء في كل المحطات .

حيث تم خلال الورشة فتح النقاش حول دور المجتمع المدني في ادراج مقاربة النوع و حقوق المرأة في قضايا التغيرات المناخية و ضرورة التشبيك من أجل جعل القمة 22 محطة أساسية للترافع من أجل ضمان حق المشاركة و التقرير في كل مسار القمة و كذا إبداء الرأي في القرارات المتخذة من خلال الورشات أو الأنشطة المنظمة .

جميلة لمنات

http://www.e-joussour.net/ar/%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

RÉGIONS : LE CNDH POUR UN LABEL DE PROMOTION DES DROITS HUMAINS

7 juin 2016

Le **président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami** a appelé, lundi à Rabat, à engager la réflexion sur la mise en œuvre de son initiative relative à la mise en place d'un label pour la région qui promeut les droits de l'Homme.

Le CNDH va lancer très prochainement la réflexion sur cette question en vue de déterminer les conditions méthodologiques et les critères dudit label. Driss El Yazami a fait cette annonce au cours d'une rencontre organisée par la Chambre des conseillers sous le thème : «Une adhésion collective et responsable pour l'examen des moyens d'application de la régionalisation avancée et des défis de sa mise en œuvre».

À cet égard, le CNDH a formulé plusieurs recommandations concernant les politiques publiques territoriales dans l'objectif d'assurer la convergence de celles-ci avec l'approche des droits de l'Homme.

Parmi ces recommandations figurent l'importance d'insérer dans la loi organique relative aux régions une nouvelle disposition concernant la participation à titre consultatif aux mécanismes régionaux des commissions de protection et de promotion des droits de l'Homme. Dans ses recommandations, le CNDH cite aussi la nécessité d'élaborer des programmes de développement au niveau des provinces, régions et communes suivant l'approche genre et les principes des droits de l'Homme.

Par ailleurs, le mémorandum du CNDH concernant la liberté des associations et son avis consultatif au sujet du projet de la loi organique relative aux pétitions adressées aux autorités publiques contiennent plusieurs propositions. Elles visent à simplifier la procédure de la pratique démocratique participative au niveau territorial.

Le CNDH a également suivi le processus d'élaboration des règlements intérieurs des conseils des régions issus des élections du 4 septembre 2015. Il a constaté que certains prévoient des dispositions portant sur l'égalité des sexes, l'enfance et le handicap. Le conseil pense que l'intégration de dispositions similaires dans les règlements intérieurs des Conseils régionaux constitue un bon début pour consacrer l'approche des droits de l'Homme au sein des politiques publiques territoriales.

http://www.leseco.ma/46722

امتحان القضاء المغربي غدا في قضية كمال عماري

يتابع الرأي العام الوطني والدولي وبصفة خاصة حقوقيو هذا البلد والعالم ما ستنطق به محكمة الاستئناف بمدينة آسفي، غدا الأربعاء 8 يونيو 2016، في قضية الشهيد كمال عماري رحمه الله، الذي اعتدت عليه القوات العمومية عقب مشاركته في إحدى مسيرات حركة 20 فبراير بأسفي يوم الأحد 29 ماي 2011 ليلفظ أنفاسه الأخيرة يوم الخميس 2 يونيو.

جناية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد وبدون مبرر، هذا ما أكدته تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية وكذا **المجلس الوطني لحقوق الانسان** ويعرفها الخاص والعام. فهل ينجح القضاء في الدفاع عن استقلاليته بتأكيد الحقيقة التي يعرفها العالم وتعرفها ساكنة آسفي، لجبر ما يمكن جبره من الضرر ورد الاعتبار وتأكيد الحقيقة، مع عدم الإفلات من العقاب؟ هذا ما سنعرفه غدا. وإن غدا لناظره لقريب.

http://www.aljamaa.net/ar/document/110462.shtml

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان

الجهات المغربية

ومع/ دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، امس الإثنين بالرباط، إلى التفكير المشترك لأجرأة مبادرته الخاصة بإنشاء علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان.

وقال السيد اليزمي في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات الذي ينظمه مجلس المستشارين، حول موضوع، "انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل" إن المجلس الوطني لحقوق الانسان، سيطلق في أقرب الآجال دينامية للتفكير بهذا الخصوص، تنصب أساسا على تحديد الشروط المنهجية و معايير العلامة المذكورة.

من جهة اخرى، ذكر السيد اليزمي ببعض المحطات الأساسية التي قدم فيها المجلس، توصيات تتعلق بإطار السياسات العمومية الترابية من أجل ضمان التقائية هذه السياسات من منظور حقوق الإنسان.

واكد أن المجلس سبق وأن أوصى بالتنصيص في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على المشاركة بصفة استشارية للآليات الجهوية لهيئات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، وبالتنصيص في مقتضيات واضحة في القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجهات و بالعمالات و الأقاليم والجماعات على تكريس مبدأ بلورة مخططات التنمية و خطط عمل هذه الجماعات على أساس مقاربة النوع والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وكذا مقتضيات تكرس مبادئ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

كما أوصى المجلس أيضا، يضيف السيد اليزمي، بإدراج مقتضيات تحقق الترابط بين التخطيط الترابي و إعداد الميزانية و آليات التقييم و الافتحاص وإذكاء التنوع الثقافي واللغوي على المستوى الترابي وبلورة السياسات العمومية لمجالس الجماعات الترابية.

وذكر بأن مذكرة المجلس بخصوص حرية الجمعيات و كذا رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية تضمنتا عددا من المقترحات الهادفة إلى تبسيط مسطرة ممارسة آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، أكد السيد اليزمي، أن المجلس تتبع مسلسل وضع الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات المنبثقة عن الانتخابات الجهوية ل 4 شتنبر 2015 و لاحظ بكثير من الاهتمام أن بعض الأنظمة الداخلية نصت على مقتضيات بموجبها يتعين على أعضاء اللجان الدائمة ، مراعاة، عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة و أن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم.

و شدد على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتبر أن إدراج مقتضيات مماثلة في الأنظمة الداخلية لمجالس الجهات ،يمثل مدخلا صحيحا لتحمل مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية الترابية، لأن الطابع المترابط و غير القابل للتجزيئ لهذه الحقوق، يمثل الأساس المنطقي الذي يقارب

المجلس من خلاله قضية التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

من جهة اخرى، ذكر السيد اليزمي، بعدد من الشروط المنهجية و العملية القبلية، التي يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى استحضارها من أجل ضمان تحقق فعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي. وأضاف أن هذه الشروط تتعلق على الخصوص بضرورة بناء منظومة معلومات ترابية متكاملة تضمن توفر المعلومات حسب النوع، و الاستحضار الأفقي للقضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة، وإذكاء التكامل في مهام و اختصاصات الجماعات الترابية ذات الصلة، والدراسة المسبقة للآثار من منظور النوع الاجتماعي و من منظور حقوق الإنسان،

وحسب المنظمين، يروم هذا الملتقى تمكين أعضاء مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا مؤسساتيا للجهات، من تملك الملفات والقضايا المرتبطة بالجهوية المتقدمة حتى يتسنى لهم بلورتها وتوظيفها بالأولوية في عملهم البرلماني سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الرقابة وتقييم السياسات العمومية . ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة عدة جلسات تتمثل في " اللاتركيز ونقل الاختصاصات من الدولة الى الجهات " و "تعزيز الموارد للجهات " و " الجهوية المتقدمة ومتطلبات التنمية المستدامة " و الديمقراطية التشاركية .. رافعة لانجاح ورش الجهوية المتقدمة" .

http://www.aljihatalmaghribia.com/news.php?extend.7592

عبد الله الفردوس: ازدواجية معايير وكيل بمكيالين

خرجت الخارجية الأمريكية مؤخرا بتقرير حول الإرهاب بالمغرب، برسم سنة 2015، والذي يدخل ضمن ثلاثة تقارير سنوية عن دول العالم بشكل منتظم ومتوالٍ تراقب من خلالها وضعية حقوق الإنسان ووضع الحريات الدينية وكذا إستراتيجية مكافحة الإرهاب.

وبغض النظر عن الطابع الدستوري والمؤسساتي والقانوني والسياسي الذي يؤطر هذه التقارير من وجهة نظر خاصة بالولايات المتحدة في تقييم تلك الملفات الثلاثة حول العالم، إلا أن الإشكال المطروح، كل سنة بشأن هذه التقارير هو مدى موضوعيتها وحياديتها ونزاهتها، ودقة وصحة المعلومات والمعطيات التي تستقيها من أجل تكوين صورة عامة عن وضعية حقوق الإنسان أو الحريات الدينية أو الإرهاب، في هذه الدولة أو تلك.

ومن ثم يكون من الصعوبة بمكان الوثوق بتلك التقارير والاطمئنان إليها، والتي لا تقوم في العادة على شروط وقواعد واضحة تحدد منهجية التقييم بالنظر إلى كونها تتم على مستويات متعددة وتعتمد معطيات ووقائع من جهة أو جهات معينة دون الاعتماد على الجهة المعنية والتي هي الدولة المقصودة بهذه التقارير، وهو ما قد يسم تلك التقارير بالانحياز وغياب الموضوعية والاضطراب في المعلومات، وعدم التدقيق في الوقائع والمعطيات.

وما الموقف الذي عبر عنه الكونغرس الأمريكي في تقييمه لتقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب في إطار مقاربة مشتركة بين الحزبين، من خلال ما أسماه بـ "الأخطاء الفاضحة والادعاءات الكاذبة"، إلا دليل على التضارب الكبير في الحكم والتقدير والتشخيص الذي تعاني منه الخارجية الأمريكية، بصدد إخراج تقارير موضوعية ومنسجمة، من شأنها أن تحظى بالاعتراف والتقدير.

فتقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، والذي صدر في الشهر الجاري والذي . للمفارقة العجيبة . يصدر عن منبر واحد أو جهة واحدة، مثله مثل تقرير حقوق الإنسان أو الحريات الدينية، يوضح بجلاء البعد السياسي الذي يهيمن على هذه التقارير، والذي يرتبط أساسا برؤية الولايات المتحدة لمصالحها مع كل دولة على حدة، وحسب الظروف والأحوال والأحداث والوقائع.

فلا توجد مؤشرات يمكن الاطمئنان إليها بخصوص تلك التقارير بما فيها التقارير الصادرة حول مكافحة الإرهاب، بالنظر إلى أن لغة الخارجية الأمريكية ترتبط أساسا بما تريده الإدارة الأمريكية من وراء الإشادة بالمغرب في هذا المجال، على عكس ملفي حقوق الإنسان والحريات الدينية وقبل ذلك وبعده ملف نزاع الصحراء.

وهنا يطرح السؤال حول أسباب ومسببات هذا التغير في الموقف السياسي الأمريكي الرسمي من المغرب بين عشية وضحاها، والخروج بموقف إشادة قوية بإستراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب، على عكس الموقف الآخر من وضعية حقوق الإنسان، الذي كان سلبيا **وينطلق من رؤية معادية لا تعترف بجهود المغرب في تكريس ثقافة حقوق الإنسان ومأسستها على نطاق واسع، من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.**

فالخارجية الأمريكية كثيرا ما تنهج ازدواجية وانتقائية في تقاريرها حول الدول في هذا الشأن، حيث تغض الطرف عن هذه الدولة وتسلط الضوء على دولة أخرى، كل ذلك في إطار ما يخدم مصالح الولايات المتحدة وأجندتها الإقليمية والدولية، فتصدر تقارير سنوية بحسب تلك الأجندة والمصالح، وما يترتب عنها من مكاسب إستراتيجية ولو على حساب الشعوب والدول المستهدفة.

فهل سيصلح تقرير الخارجية الأمريكية حول مكافحة الإرهاب بالمغرب ما أفسده تقريرها حول حقوق الإنسان؟.

إن منطق الإشادة بإستراتيجية المغرب الشمولية في مكافحة الإرهاب والذي حفلت به مضامين هذا التقرير، لا يمنع من القول إن المقاربة التجزيئية التي نهجتها الخارجية الأمريكية في التفريق بين جهود المغرب في احترام حقوق الإنسان الخاص بمكافحة الإرهاب، وجهوده الجبارة في مجال ترسيخ قواعد دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، وتمكين المؤسسات الحقوقية سواء الرسمية أو المدنية من لعب كل أدوارها في التمكين لهذه الحقوق انسجاما مع مقتضيات الدستور والمواثيق الكونية الصادرة في هذا الباب، يكشف عن تناقض كبير في الخلاصات بين التقريرين المذكورين، وأنهما صيغا وفق معايير تخدم فقط الأجندات الخارجية الأمريكية بلغة مطاطية ومناورة وخادعة وإنشائية، ولا تهدف إلى مقاربة موضوعية لقضايا حقوق الإنسان ومساعدة الدول على تكريسها واحترامها، مما أفقد التقرير الأخير حول الإرهاب كل قيمة معنوية بعد أن اتخذ المغرب موقفا صارما من التقرير الأمريكي حول حقوق الإنسان حول المغرب ورفضه جملة وتفصيلا.

فقوة التقارير الدولية ومصداقيتها تنبني أساسا على مدى دقة المعلومات الموثقة ومصداقيتها والحياد لغويا ومنهجيا في عرض المعلومات ومقاربتها وهذا ما افتقده التقرير الأمريكي الخاص بوضع حقوق الإنسان في المغرب لعام 2015، إن على مستوى الدقة في المعلومات أو على مستوى الموضوعية في التحليل من حيث رصد ومراقبة وتتبع الأحداث وصياغتها في تقرير ملتزم بالمعايير الدولية، وهو ما دفع المغرب إلى التعبير عن خيبة أمل كبيرة من ازدواجية السياسة الأمريكية تجاهه.

إن مصالحة المغرب بتقرير ينوه بجهوده في مجال مكافحة الإرهاب، إنما خضع لاعتبارات أمنية إستراتيجية قبل كل شيء من وجهة نظر أمريكية، وتدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بشمال إفريقيا، وترتبط بموقع المغرب الإستراتيجي الذي يجعله يحظى بمكانة خاصة في هذا الشأن، والذي ترغب أمريكا في استغلاله بصفته دولة تنتمي إلى عدة وحدات إقليمية و دولية مهمة، وهي المصالحة التي تدخل ضمن سياسة تلعب فيها جماعات الضغط واللوبيات أو جماعات المصالح المختلفة التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية، وبناء عليها يتم تقييم علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى، وما يصدر عنها من مواقف وسياسات قد تنسجم أو تتعارض مع هذه الدولة أو تلك.

فالمغرب لم يكن أبدا في منأى عن تلك المواقف والسياسات أو المخططات الهادفة إلى الهيمنة والتحكم في مصائر الدول، وما خطاب جلالة الملك محمد السادس أمام القمة الخليجية إلا مؤشر واضح على الشعور والإدراك القوي لمرامي تلك السياسات والمواقف والمخططات تجاه الدول العربية ومنها المغرب، الذي تحاك ضده العديد من المؤامرات وتستهدف استقراره ووحدته الترابية.

إن الغاية من تلك التقارير التي تصدرها الخارجية الأمريكية تظل مكشوفة ومعروفة، والمغرب على وعي تام بها، وهي كلها تقارير تعكس سياسات تهدف إلى إرباكه في عدة ملفات خاصة ملف وحدته الترابية، وابتزازه في الكثير من القضايا والملفات المرتبطة بسيادته واستقلال قراره السياسي، ومصالحه الإستراتيجية والحيوية في المنطقة والعالم. وهي سياسيا لن تمنعه من الدفاع عن نفسه في وجه كل الضغوط المختلفة والتصدي لها بكل حزم وقوة.

بقلم: الأستاذ عبد الله الفردوس

http://rissala24.ma/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%84.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب بتجريم الاغتصاب الزوجي. ماذا يقول القانون الجنائي المغربي؟

في الوقت الذي تشِيد فيه بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بمشروع القانون رقم 103.13، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليقدم رأيه في المشروع باقتراح تعديلات عدة؛ أبرزها التشديد على ضرورة تجريم "الاغتصاب الزوجي" في النص، وتحديد بعض عناصر التحرش الجنسي، وتوضيح مفهوم العنف ضد النساء بشكل أكبر.

رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النص القانوني الموجه إلى مجلس النواب، طالب بضرورة وضع تعريف جديد للاغتصاب غير المنصوص عليه في الفصل 486 من القانون الجنائي، مع الإبقاء على وصفه كجناية، ونقل الفصل المذكور بعد إعادة ترقيمه إلى الباب السابع من القانون الجنائي المعنون بـ"في الجنايات والجنح ضد الأشخاص"، وإدراج فعل "الاغتصاب الزوجي" ضمن التعريف.

ويرى المجلس، أيضا، ضرورة إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات "أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه" بمصطلحات "أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية"، مع تقوية تعريفه عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية في "وضعية موضوعية وتخويفية معادية أو مهنية".

وتطالب الوثيقة، التي تتوفر هسبريس على نسخة منها، بتعريف العنف بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس، وأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة كافة أعمال العنف القائمة على النوع والتي من شأنها أن تتسبب للمرأة بأضرار بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما فيها التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال أو الامتناع أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

المجلس دعا إلى إدراج مادة جديدة بمقتضاها تقوم الحكومة، في غضون سنة واحدة من دخول القانون حيز التطبيق، بإعداد خطة وطنية للوقاية من العنف ضد النساء تتضمن، على الخصوص، التدابير والإجراءات التي ستتخذها مختلف السلطات العمومية، ناهيك عن التنصيص على إضافة الخطيب الحالي أو السابق إلى الأشخاص الذين تضاعف عقوبتهم في حال قيامهم بالأفعال المجرمة بمقتضى الفصل 407 من القانون الجنائي.

كذلك تضمن رأي المجلس ضرورة المطالبة بتقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وتدقيق بعض التعريفات والمقتضيات بما يحقق الانسجام مع موضوعه وغايته، مع تقديم مقترحات بمراجعة القانون الجنائي والمسطرة ذات الصلة المباشرة بمكافحة العنف ضد النساء.

كما ذكر المجلس بمستويات إعمال مفهوم العناية الواجبة (العناية الواجبة على مستوى الأفراد والعناية الواجبة على مستوى السلطات العمومية)، والإعمال الفعلي لحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، وكذا حظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص.

http://participation.ma/2016/06/02/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%AC/

Maroc : dans les prisons secrètes de Hassan II

Publié le 08 juin 2016 à 13h45 Par Nadia Lamlili

Agdz, Kelaat M'Gouna, Tazmamart, Derb Moulay Chérif… Les centres de détention des années de plomb se transforment en lieux de mémoire. Reportage exclusif.

Il fait 32 degrés à l'ombre. Nous avançons sur une route escarpée en direction de la Kasbah d'Agdz, dans le Haut Atlas (Sud), longeant des maisons en béton construites sur les vestiges de vieux remparts, ultimes témoins de l'histoire de ce village jadis situé sur la route des caravanes reliant Marrakech à Tombouctou. Au bout de la route, le djebel Kissane, avec ses curieuses cuvettes d'origine inconnue (kissane signifie « tasses », en arabe).

Il domine la magnifique palmeraie de Mezguita, qui s'étale à perte de vue, et la Kasbah El Had, construite en 1948 par le pacha El Glaoui, figure historique du Maroc sous protectorat français. C'est dans cette kasbah pittoresque, complètement à l'écart, que le roi Hassan II faisait jeter ses opposants après que sa police leur eut fait subir les pires tortures dans les centres de détention secrets de Casablanca et de Rabat.

Lieux mythiques

Entre 1976 et 1981, date de fermeture de la kasbah, 400 personnes y ont séjourné dans le secret le plus absolu, ventilées en trois groupes : « le groupe des événements de 1973 », date de la grande révolte de la gauche marocaine ; « le groupe Bnouhachem » – du nom de son leader -, qui était affilié à l'organisation marxiste-léniniste Ila al-Amam ; et « le groupe des Sahraouis », accusé d'accointances avec le Polisario.

À LIRE AUSSI :Palais de Skhirat au Maroc : Hassan II, un roi miraculé

À l'époque, aucun villageois n'osait s'approcher de la kasbah de peur d'y être à son tour enfermé ou de subir l'une des nombreuses malédictions qui entouraient le lieu. « On nous disait, rapporte une vieille dame enveloppée dans son haïk, que les détenus sahraouis allaient nous égorger si jamais ils prenaient la fuite. »

L'imposant portail en bois de la kasbah donne sur une succession de trois cours intérieures, une pour chacun des groupes de prisonniers. Elles étaient séparées par des cloisons pour empêcher toute communication entre eux. On avance au milieu de monticules de pierres et de gravats. Les grillages des fenêtres ont été emportés par les pilleurs.

Rongés par le temps, les toits, construits en branches de palmiers et en bois, menacent de s'effondrer à tout moment. Tout ici n'est plus que ruines et rappelle les témoignages des anciens détenus au moment des auditions publiques de l'Instance Équité et Réconciliation (IER), un mécanisme de justice transitionnelle créé

par Mohammed VI en 2004 pour tourner cette page sombre de l'histoire du Maroc. On visite d'abord « la chambre des cafards », qui contenait une quantité impressionnante d'insectes.

Ensuite, « la chambre des rats », devenue par la suite « la chambre des tuberculeux » le jour où on y a mis les prisonniers atteints de tuberculose. À l'entrée de la kasbah, on nous raconte que les gardiens de l'époque avaient accroché un linceul pour signifier aux détenus qu'on ne pouvait sortir de là que les pieds devant…

En 2006, à la fin de sa mission, l'IER avait demandé la mise en place d'un programme de réparation communautaire afin de préserver la mémoire de ces prisons et de réhabiliter les régions où elles se trouvent. Pour le bagne d'Agdz, on a élaboré un projet fort ambitieux comprenant la réfection de la kasbah, la création d'un centre d'apprentissage de métiers manuels pour les femmes, une auberge pour les touristes, un espace de restauration, un musée contenant les objets trouvés sur place (vêtements, couvertures, lampes…).

À LIRE AUSSI :Maroc: d'anciennes prisons secrètes bientôt transformées en lieux de mémoire

La souffrance en héritage

Le couloir sombre qui longe la kasbah devait être transformé en espace d'exposition retraçant le parcours de la justice transitionnelle au Maroc. « Tout a été conçu pour préserver la mémoire de ce bagne et assurer en même temps sa durabilité financière », explique Abderrahim Chahid, ancien membre du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

CÉCILE TREAL ET JEAN-MICHEL RUIZ/MAROCIMAGES POUR J.A.

« Ils veulent noyer la mémoire de ce bagne dans des projets de développement locaux. Nous ne sommes pas contre, mais il s'agit avant tout de lieux qui ont été le théâtre d'une grande souffrance humaine et dont la mémoire doit être transmise intacte aux générations futures », rétorque Abdennacer Bnouhachem, 63 ans, un ancien détenu. Il a passé « huit ans, huit mois et huit jours » dans les prisons de Hassan II, dont quatre ans dans cette geôle. Les concepteurs du programme de réparation communautaire ont fait appel à lui et à tous les anciens détenus au tout début du projet afin de recueillir leurs doléances.

Seuls les deux cimetières se trouvant à proximité de la prison ont été réhabilités pour rendre leur dignité à vingt-neuf détenus morts dans l'anonymat

Mais depuis quelques années, face à leur inflexibilité, ils ne les sollicitent plus. Comme si on voulait noyer leurs revendications dans l'oubli pour imposer le projet initial…

Pour ne rien arranger, les ayants droit du pacha El Glaoui veulent récupérer « leur » kasbah. Entre les problèmes fonciers et les divergences de point de vue sur la rénovation, le projet s'est enlisé. Seuls les deux

cimetières se trouvant à proximité de la prison ont été réhabilités pour rendre leur dignité à vingt-neuf détenus morts dans l'anonymat.

Après leur identification par des tests ADN et grâce à la persévérance d'un ancien membre de l'IER, Abderrahim Chahid, les corps ont été placés dans des tombes, avec une stèle pour chacun. Ici repose Fadma Ouharfou, dont la sœur, Aïcha, avait ému les Marocains lors des auditions publiques de l'IER en 2005 en racontant comment toute sa famille avait été enlevée à Goulmima après que le père avait été condamné à mort par le tribunal militaire de Kenitra et fusillé en 1974.

À ses côtés gît Belkacem Ouazzane, ancien opposant de Hassan II enlevé en 1973 à Figuig, près de la frontière algéro-marocaine, et dont la trace n'a été retrouvée que l'année dernière dans le cimetière d'Agdz. Le réaménagement des deux cimetières a coûté 300 000 dirhams (27 500 euros). Une bien maigre somme au regard de la souffrance humaine que racontent encore les murs de ce bagne-mouroir.

Humour noir et roses

« Kelaat M'Gouna est la capitale des roses, madame ! » avait répondu Hassan II à la journaliste française Anne Sinclair, qui l'interrogeait en 1993 sur les geôles qui se trouvaient dans ce petit village. La réponse de l'ancien roi du Maroc niant formellement l'existence de ce bagne est rapportée aujourd'hui avec humour par les habitants comme s'il s'agissait d'une histoire drôle faisant partie du patrimoine oral de la région. Car Kelaat M'Gouna ne se limite ni à ses champs de roses ni au festival qui s'y déroule chaque mois de mai.

À l'extrémité de la ville, sur une crête haute de 1 500 m, se trouve une ancienne caserne française construite en pisé dans le style architectural de la région. Dans les années 1970 et 1980, elle a vu défiler des centaines de prisonniers d'opinion, dont l'artiste Mohamed Nadrani, coauteur d'un livre poignant ironiquement intitulé La Capitale des roses (éditions Al Ayam, 2009).

Derrière la grande porte en fer rouillé se trouve une immense cour intérieure déserte, hostile, hantée par les fantômes du passé. On se croirait dans un paysage du Far West. Une tour de guet surplombe plusieurs petites cours à l'intérieur.

Le vent souffle fort, faisant claquer les portes des cellules numérotées à la peinture jaune, qui sont toutes dans un état de dégradation avancé. Certaines n'ont même plus de plafond. Sur les murs, on peut encore distinguer des dessins réalisés par d'anciens prisonniers : ici une gazelle aux traits parfaits peinte en orange, probablement l'œuvre d'un amoureux de la nature, là des poissons et des vagues. « Sûrement quelqu'un qui a passé son enfance en face de la mer », soupire Lahcen Azghari, acteur associatif dans la région.

CÉCILE TREAL ET JEAN-MICHEL RUIZ/MAROCIMAGES /J.A.

Il y a un hammam, un four artisanal, plusieurs cuisines, signe que les anciens détenus vivaient dans un certain confort par rapport à ceux d'Agdz. « Lorsque ce bagne a été ouvert aux militants des droits de l'homme en 2006, nous avons trouvé des objets de poterie fabriqués par les prisonniers, des ustensiles de cuisine recyclés, de petits miroirs de poche joliment décorés [il y avait une aile réservée aux femmes] », témoigne Moulay Ahmed Lamrani, ancien membre de l'IER.

Kelaat M'Gouna était en quelque sorte « le lieu de convalescence » de tous ceux qu'on transférait de la prison d'Agdz. Pour qu'ils ne soient pas localisés, Hassan II faisait tourner les prisonniers dans plusieurs kasbahs du sud-est du Maroc.

Il est question que Kelaat M'Gouna bénéficie du même programme de réhabilitation qu'Agdz. On ambitionne même d'en faire un lieu de mémoire à dimension internationale

Agdz, Kelaat M'Gouna, Skoura, Tagounit… Ils n'y restaient pas longtemps pour éviter qu'une photo d'eux ou du lieu où ils étaient détenus n'atterrisse entre les mains d'organisations des droits de l'homme ou de quelque journaliste français, qui voulaient coûte que coûte révéler l'existence de ces lieux emblématiques des années de plomb.

Maintenant que celles-ci ont été soldées, il est question que Kelaat M'Gouna bénéficie du même programme de réhabilitation qu'Agdz. On ambitionne même d'en faire un lieu de mémoire à dimension internationale en raison du fait qu'elle a « accueilli » deux détenus étrangers : un Libanais, Mohamed El Marrakchi Abou Fadi, mort en 1992 et enterré dans le cimetière attenant à la prison, et un Libyen répondant au nom d'El Bahloul, disparu dans des conditions non élucidées.

Mais le projet en est encore au stade d'une vague promesse. À Kelaat M'Gouna, les chantiers qui avancent sont ceux de l'État. Cette ville de 16 900 habitants compte un centre de qualification agricole pour les jeunes, une association de lutte contre l'analphabétisme pour les femmes et plusieurs autres projets de développement local. Sans engager sa responsabilité dans ce sinistre passé, l'État incite tout doucement la population à effacer de sa mémoire le souvenir du bagne et à ouvrir une nouvelle page.

À Tazmamart, le chaos perpétué

Tazmamart. Un panneau portant cette inscription surgit sur la route reliant la ville d'Errachidia à la commune d'Er-Rich, dans un paysage lunaire, presque irréel. Nulle trace de vie sur cette terre déserte où on n'entend que le souffle du vent. Nous nous engageons dans une piste large de 2,50 m, juste ce qu'il faut pour laisser passer une voiture. Après 7 km de route, un château d'eau apparaît à l'horizon, puis deux bâtiments et une grande cour… C'est une caserne militaire.

Bienvenue à Tazmamart, le bagne maudit ! Celui où Hassan II avait fait jeter cinquante-huit officiers de

l'armée qui avaient trempé de loin – car les principaux responsables furent fusillés – dans les deux attentats qui le visèrent en 1971 et en 1972. Ils y passeront dix-huit ans, subissant les pires sévices, rapportés dans les ouvrages d'Ahmed Marzouki (Tazmamart, cellule 10, Éditions Paris Méditerranée, 2001), d'Ali Boureqquat (Dix-huit ans de solitude, Michel Lafon, 1993) ou de Tahar Ben Jelloun, qui a repris le témoignage de l'ancien détenu Aziz Binebine dans Cette aveuglante absence de lumière (Éditions du Seuil, 2002).

À LIRE AUSSI :Maroc : Bensaïd Aït Idder, l'ancien opposant à Hassan II décoré

Il ne reste plus rien de ce bagne de sinistre mémoire. Entièrement rasé en 2006, il a cédé la place à un terrain caillouteux jouxtant un cimetière improvisé où sont enterrés trente corps sans identité. « Tazmamart n'a existé que dans l'imaginaire des ennemis du Maroc », avait répondu avec un aplomb inouï un parlementaire marocain, un certain Faycal El Khatib, à un journaliste qui l'interrogeait, comme le rapporte dans son livre Ahmed Marzouki.

CÉCILE TREAL ET JEAN-MICHEL RUIZ/MAROCIMAGES POUR J.A.

De fait, il n'y a plus aucune trace de crime. Les habitants du village attenant au bagne se rappellent avoir vu de très grosses machines « faire le boulot ». Qui les a fait venir ? Combien de temps cette opération de démolition a-t-elle duré ? Nul ne le sait. Ou plutôt personne ne veut le savoir. Car c'est encore un sujet tabou dans cette petite bourgade de 700 habitants. Traumatisée par ce qu'elle a vu ou entendu, la population s'interdit encore aujourd'hui de s'approcher du bagne ou même d'y jeter un regard.

« Ils peuvent nous faire disparaître », lance un jeune, l'air grave. Au plus fort de « l'activité » de Tazmamart, entre 1973 et 1991, toute personne souhaitant venir au village était soumise à une enquête visant à déterminer les motifs de sa visite, avant de se voir délivrer une autorisation.

Aujourd'hui, les Tazmamariens sont libres de leurs mouvements. Mais ils sont partout stigmatisés

Même les montagnes avoisinantes, pourtant vitales pour l'élevage dans la région, étaient interdites à la circulation, de peur qu'un quelconque indice ne fuite. Ceux qui bravaient la consigne étaient systématiquement torturés. « Une fois, on avait fait descendre un pauvre chameau perdu dans la montagne et on avait ouvert une enquête pour connaître son propriétaire et le sanctionner », raconte Lahcen Aït El Fakih, chercheur en patrimoine et fin connaisseur de la région.

Aujourd'hui, les Tazmamariens sont libres de leurs mouvements. Mais ils sont partout stigmatisés. L'un d'entre eux a été un jour contrôlé par un policier à Casablanca. Lorsque ce dernier a vu le nom de Tazmamart sur sa carte d'identité, il a évoqué tous les noms de Satan en se tenant la tête. Le village, dont le seul nom fait encore trembler, n'est pas près de rompre avec son passé.

Même les petites initiatives de développement local lancées dans le cadre de la réparation communautaire n'arrivent pas à décoller. Le dispensaire qui a ouvert en 2010 dans un ancien bâtiment de la caserne n'a

toujours pas d'électricité. Ni même de nom. Créée à la même date, l'Association Tazmamart pour la culture et le développement est presque gelée et incapable de se projeter dans l'avenir. Pour avoir un revenu, les femmes du village tissent des tentes en poils de chèvre et de chameau… que personne ne vient acheter.

Depuis un an, elles -moisissent dans le local de l'association. À l'entrée du village, grâce à un financement européen, on a planté une oliveraie à la mémoire des victimes, mais il n'y a pas d'eau pour l'irriguer.

CÉCILE TREAL ET JEAN-MICHEL RUIZ/MAROCIMAGES /J.A.

Pour Tazmamart, l'État a vu grand, mais on est très loin du compte. Sur le site de l'ancienne prison, le CNDH veut faire reconstruire les anciennes cellules pour y édifier un mémorial et un espace d'exposition « où règnent calme et sérénité », une école, des coopératives, une cafétéria… Vingt-cinq ans après la fermeture de sa prison, en 1991, Tazmamart, « la terre du lion » en berbère (il y avait des lions dans la région il y a une centaine d'années), est toujours une zone maudite rayée de la carte du développement.

À Casablanca, la circulation est infernale. Et plus encore à Hay Mohammadi, le quartier mythique de la résistance contre le protectorat qui a vu naître de célèbres musiciens, footballeurs et hommes de lettres. On imagine mal Hay Mohammadi sans Nass El Ghiwane, Lemchaheb et Tagadda, de célèbres troupes musicales issues du quartier, ou sans l'équipe de foot du Tihad Athletic Sport (TAS) et ses deux stars Mohamed Bouassa et Allal Noumir.

Mais « Lhay », comme l'appellent les Casablancais, évoque aussi l'ignoble commissariat de Derb Moulay Chérif, dit « la chambre noire » en référence au livre de Jaouad Mdidech, qui y a passé huit mois en 1975 avant d'être condamné à vingt-deux ans de prison – il en purgera quatorze – pour sympathie présumée avec les marxistes-léninistes.

Derb Moulay Chérif passait pour « le Guantánamo du Maroc »

Spécialisé dans la torture et les interrogatoires musclés, Derb Moulay Chérif était un passage obligé pour la plupart des détenus d'opinion, avant qu'ils soient dispatchés dans les différentes prisons du royaume.

Malgré sa réputation internationale – il passait pour « le Guantánamo du Maroc » -, Derb Moulay Chérif n'était pourtant qu'un commissariat situé au rez-de-chaussée d'un immeuble délabré occupé depuis plusieurs décennies par des familles de policiers. Trente-cinq appartements en tout. « Il n'y a que des policiers qui pouvaient garder le secret et supporter les cris des détenus chaque nuit », ironise un habitant du quartier.

Dans la cour de l'immeuble, des enfants jouent au foot comme dans n'importe quel quartier populaire. Rien que de très normal a priori, hormis une petite plaque commémorative sur le flanc droit de l'immeuble et sur laquelle on peut lire : « Ce complexe administratif a été conçu en 1952 […] et réalisé au début de

l'indépendance. Le commissariat […] deviendra un centre de détention secret des opposants politiques durant les années de plomb. Le sinistre Derb Moulay Chérif cessa ses atrocités au début des années 90. » La plaque porte la signature de plusieurs organismes. CNDH, Fondation CDG, Union européenne, Association Casamémoire… tous ont collaboré au programme de réparation communautaire lancé par l'État.

Pour autant, les portes de Derb Moulay Chérif, qu'on veut convertir en lieu de mémoire comme les autres centres de détention, n'ont toujours pas rouvert. Il y a quelques années, des militants des droits de l'homme avaient pu obtenir une autorisation pour y accéder, mais il est difficile aujourd'hui d'en décrocher une. Certains affirment qu'il est occupé par des squatteurs.

En regardant par-dessus la grille, on peut en effet apercevoir du linge séchant à l'air libre, signalant une présence humaine sur les lieux. Mais personne pour confirmer.

« L'État a montré sa bonne volonté dans la conception du programme de réparation communautaire, mais il est trop timide dans la réalisation », regrette Abdelkrim Manouzi, président de l'Association médicale de réhabilitation des victimes de la torture (AMRVT). En réalité, l'État joue la montre. Les victimes des années de plomb vieillissent. Beaucoup sont décédées, emportant avec elles l'espoir de voir les lieux de leur martyre devenir de véritables espaces mémoriels « pour que cela ne se reproduise plus ». Ici comme ailleurs, le temps efface tout.

UN MYSTÈRE PARTIELLEMENT LEVÉ

Même si le Maroc a soldé les années de plomb, les anciens centres de détention secrets sont encore un sujet relativement tabou. Si l'existence de certains a été révélée aux médias, d'autres restent nimbés de mystère, comme le sinistre PF3 (Point fixe 3), une grande villa sur la route des Zaers, à Rabat, où la police secrète torturait sans limites, allant jusqu'à l'exécution sommaire.

On y a interné des prisonniers de marque, comme le frère du lieutenant-colonel M'Hamed Ababou, qui codirigea la tentative de putsch de Skhirat en 1971, le militant Houcine El Manouzi, dont le sort reste inconnu, les frères Bourequat, célèbres « hôtes » du bagne de Tazmamart, et même les truands français ayant participé à l'enlèvement de Mehdi Ben Barka.

Il y a aussi Dar El Mokri, toujours à Rabat, qui a vu défiler Omar Benjelloun, l'idéologue de l'USFP, assassiné en 1975, ainsi que son frère Ahmed. Le complexe de Témara, la villa Gueliz de Marrakech… Les cachots secrets de Hassan II étaient nombreux. Ont-ils été détruits ? Tant que leur existence n'a pas été officiellement reconnue, personne ne peut le dire.

Nadia Lamlili

http://www.jeuneafrique.com/mag/329104/societe/maroc-prisons-secretes-de-hassan-ii/

CNDH : Un label droits humains pour les régions

Le CNDH appelle à engager la réflexion sur la mise en place d'un label pour la région qui promeut les droits humains

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a appelé, lundi à Rabat, à engager la réflexion sur la mise en œuvre de son initiative relative à la mise en place d'un label pour la région qui promeut les droit de l'Homme. Le CNDH va lancer très prochainement la réflexion sur cette question en vue de déterminer les conditions méthodologiques et les critères dudit label, a indiqué M. El Yazami à l'ouverture du premier Forum parlementaire des régions. Organisé par la Chambre des conseillers, ce forum a pour thème :"une adhésion collective et responsable pour l'examen des moyens d'application de la régionalisation avancée et des défis de sa mise en œuvre".

El Yazami a ajouté que le Conseil a formulé plusieurs recommandations concernant les politiques publiques territoriales dans l'objectif d'assurer la convergence de celles-ci avec l'approche Droits de l'Homme.

Parmi ces recommandations, il a cité notamment l'importance d'insérer dans la loi organique relative aux régions une nouvelle disposition concernant la participation à titre consultatif aux mécanismes régionaux des commissions de protection et de promotion des droits de l'Homme. Le CNDH a également souligné la nécessité d'élaborer les programmes de développement au niveau des provinces, des régions et des communes suivant l'approche genre et les principes des droits de l'Homme, a-t-il fait savoir.

Il a aussi plaidé pour la mise en place de dispositions supplémentaires qui consacrent la jonction entre la planification territoriale et l'élaboration du budget et des mécanismes de l'évaluation et d'audit, ainsi que la promotion de la diversité culturelle et linguistique au niveau territorial, outre l'élaboration de politiques publiques pour les conseils des collectivités territoriales. Le mémorandum du CNDH concernant la liberté des associations et son avis consultatif au sujet du projet de la loi organique relative aux pétitions adressées aux autorités publiques contiennent plusieurs propositions visant à simplifier la procédure de la pratique démocratique participative au niveau territorial, a rappelé El Yazami.

Le CNDH, a-t-il ajouté, a également suivi le processus d'élaboration des règlements intérieurs des conseils des régions issus des élections du 4 septembre 2015 et constaté que certains prévoient des dispositions portant sur l'égalité des sexes, l'enfance et le handicap.

Il souligné à ce propos que le Conseil pense que l'intégration de dispositions similaires dans les règlements intérieurs des conseils régionaux constitue un bon début pour consacrer l'approche des droits de l'Homme au sein des politiques publiques territoriales.

Les travaux du Forum parlementaire des régions ont été articulés autour de plusieurs sessions traitant de la décentralisation et le transfert des attributions de l'Etat aux régions, la consolidation des ressources des régions, la régionalisation avancée et les exigences du développement durable, ainsi que sur la démocratie participative.

https://www.quid.ma/societe/cndh-un-label-droits-humains-pour-les-regions/

RÉGIONS : LE CNDH POUR UN LABEL DE PROMOTION DES DROITS HUMAINS

7 juin 2016

Le **président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami** a appelé, lundi à Rabat, à engager la réflexion sur la mise en œuvre de son initiative relative à la mise en place d'un label pour la région qui promeut les droits de l'Homme.

Le CNDH va lancer très prochainement la réflexion sur cette question en vue de déterminer les conditions méthodologiques et les critères dudit label. Driss El Yazami a fait cette annonce au cours d'une rencontre organisée par la Chambre des conseillers sous le thème : «Une adhésion collective et responsable pour l'examen des moyens d'application de la régionalisation avancée et des défis de sa mise en œuvre».

À cet égard, le CNDH a formulé plusieurs recommandations concernant les politiques publiques territoriales dans l'objectif d'assurer la convergence de celles-ci avec l'approche des droits de l'Homme.

Parmi ces recommandations figurent l'importance d'insérer dans la loi organique relative aux régions une nouvelle disposition concernant la participation à titre consultatif aux mécanismes régionaux des commissions de protection et de promotion des droits de l'Homme. Dans ses recommandations, le CNDH cite aussi la nécessité d'élaborer des programmes de développement au niveau des provinces, régions et communes suivant l'approche genre et les principes des droits de l'Homme.

Par ailleurs, le mémorandum du CNDH concernant la liberté des associations et son avis consultatif au sujet du projet de la loi organique relative aux pétitions adressées aux autorités publiques contiennent plusieurs propositions. Elles visent à simplifier la procédure de la pratique démocratique participative au niveau territorial.

Le CNDH a également suivi le processus d'élaboration des règlements intérieurs des conseils des régions issus des élections du 4 septembre 2015. Il a constaté que certains prévoient des dispositions portant sur l'égalité des sexes, l'enfance et le handicap. Le conseil pense que l'intégration de dispositions similaires dans les règlements intérieurs des Conseils régionaux constitue un bon début pour consacrer l'approche des droits de l'Homme au sein des politiques publiques territoriales.

http://www.leseco.ma/46722